روسيا والصين تعرقلان عقوبات على رئيس أفريقيا الوسطى السابق

نيويورك ـ رويترز: قال ديبلوماسيون ان روسيا والصين عرقلتا اقتراحا للولايات المتحدة وفرنسا لأن تفرض الامم المتحدة عقوبات على رئيس افريقيا الوسطى السابق فرانسوا بوزيزي وشخصين آخرين لهما صلة بالصراع في ذلك البلد، ووفقا لرسالة من ثماني صفحات الى لجنة عقوبات جمهورية افريقيا الوسطى بمجلس الأمن الدولي حصلت عليها «رويترز» فان الاقتراح لمعاقبة بوزيزي على وجه الخصوص يرجع الى «التورط او تقديم دعم لأعمال تقوض السلام او الاستقرار او الأمن في جمهورية افريقيا الوسطى». وأبلغ ديبلوماسي بمجلس الأمن «رويترز» شريطة عدم الكشف عن هويته، ان اعتراضات روسيا والصين تسببت في تعليق فرض العقوبات.

بوتين يهدد بعواقب على «جريمة» الهجوم في سلافيانسك

أوكرانيا تهاجم الانفصاليين الموالين لموسكو في الشرق وروسيا ترد بمناورات عسكرية على الحدود

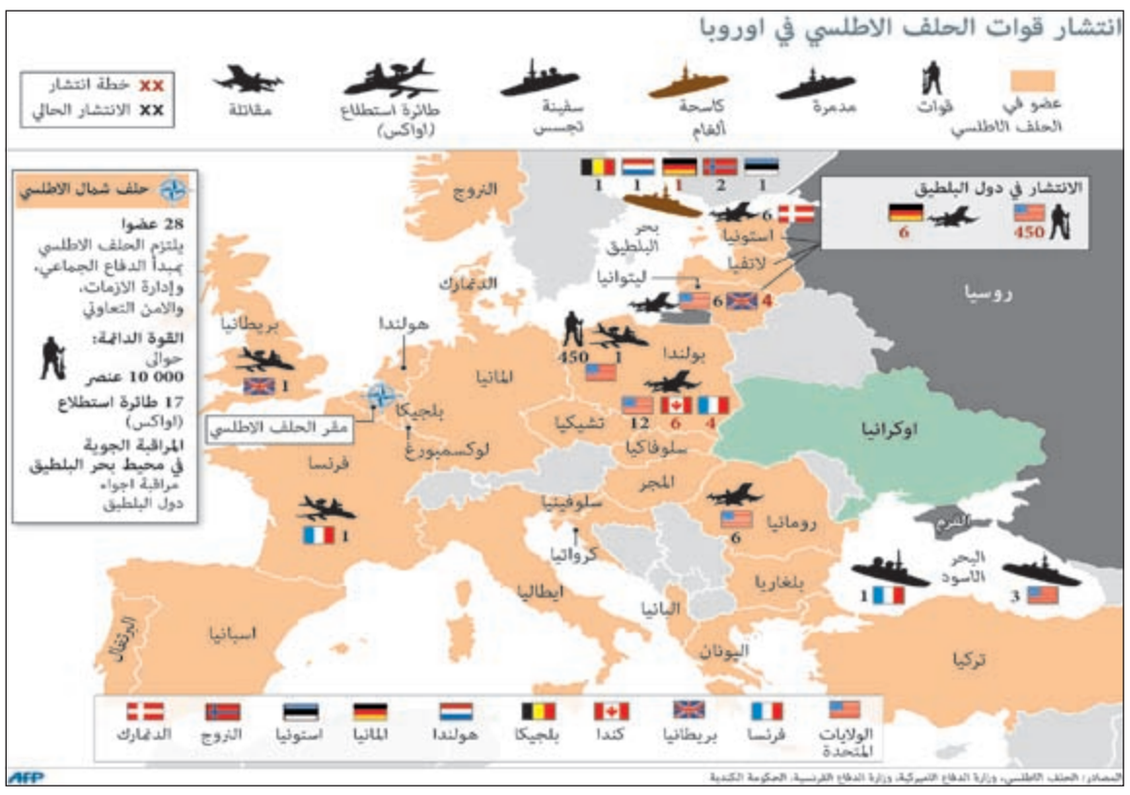

عواصم ـ وكالات: تصاعد التوتر بشكل كبير في شرق أوكرانيا أمس، حيث شنت قواتها هجوما كبيرا على الانفصاليين الموالين لروسيا في سلافيانسك. وسارع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى التنديد بالهجوم متوعدا بأن هذه «الجريمة» سيكون لها عواقب.

وأعلنت وزارة الداخلية الاوكرانية ان المواجهات بين القوات الحكومية والانفصاليين في سلافيانسك «اوقعت حوالي خمسة قتلى» بين صفوف الموالين لروسيا بينما اصيب جندي اوكراني بجروح، مضيفة انه تم «تدمير» ثلاثة حواجز اقامها انفصاليون عند مدخل المدينة.

ميدانيا، قالت وكالة فرانس برس ان تبادلا لإطلاق النار وقع عند حاجز للانفصاليين في المدخل الشمالي لسلافيانسك ثم شاهدوا العديد من المدرعات احدها عليها العلم الاوكراني تعتبر مركز المراقبة الذي اضرم فيه الموالون لروسيا النار. الا ان المدرعات انسحبت ولم تعد موجودة عند الحاجز بعيد الظهر.

وتعهد وزير الداخلية الاوكراني أرسين افاكوف بـ «رد قاس حتى القضاء على الارهابيين».

وعلاوة على المواجهات أمس في سلافيانسك، هاجم قرابة 100 شخص خلال الليل قاعدة عسكرية في ارتيمفسك «مستخدمين اسلحة رشاشة واوتوماتيكية وقنابل يدوية»، بحسب وزارة الدفاع. واصيب جندي بجروح. وقال افاكوف ان الهجوم قام به «عسكري روسي» من اجل الاستيلاء على اسلحة.

كما اعلنت كييف تحرير بلدية مرفأ ماريوبول بعد مواجهات اوقعت خمسة جرحى. وقتل جندي خلال هجوم شنه انفصاليون ضد قاعدة عسكرية في ارتيمفينسك في الشمال.

وردا على هذه التحركات، اطلق الجيش الروسي مناورات جديدة على الحدود مع اوكرانيا ردا على العملية العسكرية التي شنتها سلطات كييف ضد الانفصاليين الموالين للروس في شرق البلاد، كما اعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو امس.

وقال شويغو، بحسب ما نقلت وكالات الانباء الروسية ان «تمارين لوحدات القطاعات العسكرية في الجنوب والغرب بدأت»، موضحا ان روسيا «اجبرت على التحرك» في وجه تطور الاحداث في اوكرانيا.

التوتر الميداني رافقه توتر سياسي بين روسيا الداعمة للانفصاليين والغرب حيث علق بوتين على الهجوم قائلا «اذا بدأ النظام الحالي في كييف فعلا باستخدام الجيش ضد السكان فهذه جريمة خطيرة جدا ضد الشعب». وهدد «انها عملية قمع ستكون لها عواقب على الذين يتخذون هذه القرارات»، وذلك بعد ان طلب منه قائد الانفصاليين في سلافيانسك فياتشيسلاف بونوماريف الاحد الماضي ارسال قوات روسية الى المكان.

وبعد ان لمحت بدورها الى احتمال التدخل العسكري في حال تعرض «مصالحها المشروعة» للتهديد، اتهمت موسكو الغربيين باستخدام اوكرانيا «اداة في اللعبة الجيوسياسية» ضدها.وقال وزير خارجيتها سيرغي لافروف «في اوكرانيا حاولت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.. تدبير «ثورة ملونة» جديدة، عملية تغيير نظام مخالفة للدستور».

في المقابل، حمل الرئيس الاميركي باراك اوباما روسيا مسؤولية فشل الاتفاق الذي تم التوصل اليه في جنيف قبل اسابيع لخفض حدة التوتر في اوكرانيا.

وقال اوباما في مؤتمر صحافي في اليابان «كان هناك احتمال بان تسلك روسيا طريق المنطق بعد الاجتماع في جنيف. لم نر حتى الآن على الاقل من جانبهم احتراما لروحية اتفاق جنيف او لحرفيته».

وأضاف «ما زلنا نرى مسلحين يسيطرون على مبان ويمارسون مضايقات بحق من يخالفهم الراي، ويزعزعون استقرار المنطقة، بدون ان نرى روسيا تتحرك لردعهم».

ولوح اوباما بعقوبات جديدة بحق روسيا في حال استمرت في تجاهل اتفاق جنيف ولم تعمد الى التصرف بشكل «اكثر عقلانية».

بكين تؤكد تمسكها بـ «حقوقها المشروعة في أراضيها»

أوباما من طوكيو: التزامنا مطلق بأمن اليابان بما فيه جزر سنكاكو

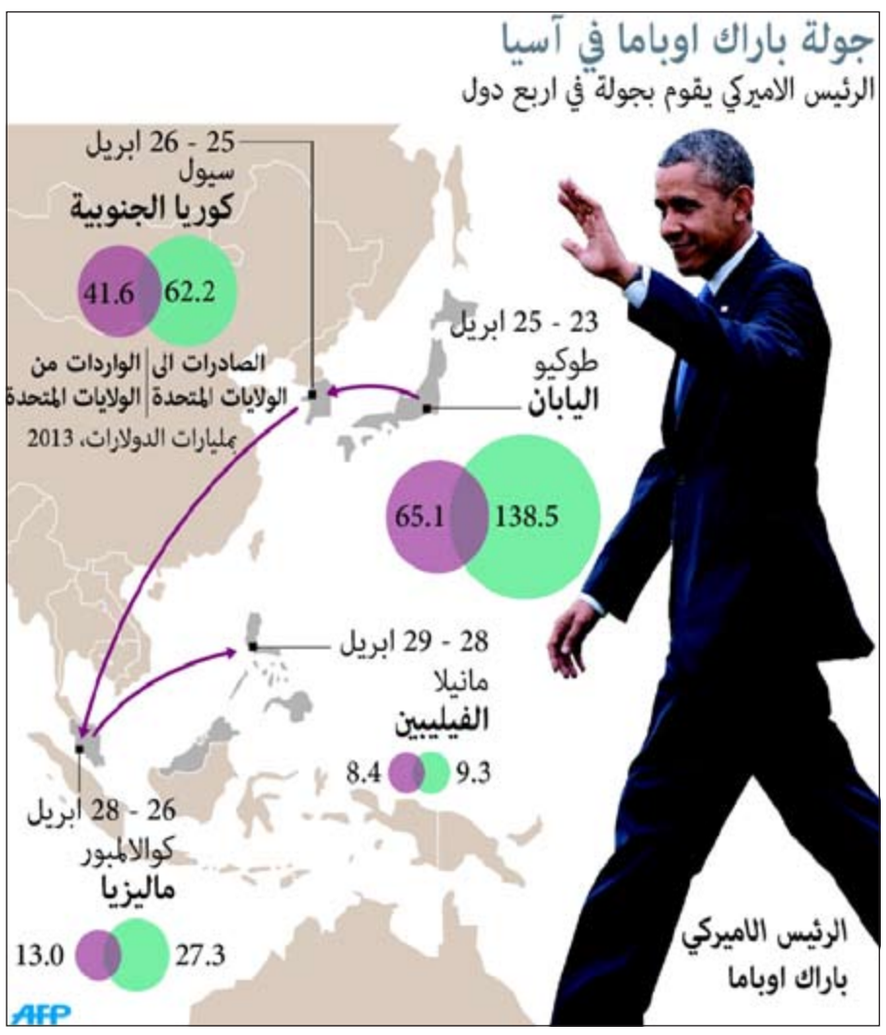

طوكيو ـ وكالات: أعلن الرئيس الأميركي باراك اوباما ان جزر سنكاكو المتنازع عليها بين الصين واليابان مشمولة بالمعاهدة الدفاعية الاميركية ـ اليابانية التي تلزم واشنطن بموجبها بالتحرك في حال تعرضت اليابان لهجوم.

وقال أوباما خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، في طوكيو أمس:« التزامنا تجاه أمن اليابان مطلق. المادة الخامسة (من معاهدة التعاون المتبادل والأمني اليابانية الأميركية) تغطي كل الأراضي تحت الإدارة اليابانية بما في ذلك جزر سينكاكو».

وأضاف «لا نرى انه يمكن تغيير وضعها من طرف واحد، ومن صلب التحالف ان المعاهدة تغطي جميع الاراضي التابعة لإدارة اليابان»، مضيفا «هذا ليس موقفا جديدا، انه موقف ثابت».

وشدد بالقول «ان موقفنا واحد في الدعوة الى تسوية سلمية للنزاعات في المنطقة بما فيها النزاعات البحرية من خلال الحوار».

من جهتها، قالت الصين انه لا يتعين على التحالف الأميركي ـ الياباني أن يقوض سيادة الصين وسلامة أراضيها وحقوقها المشروعة في أراضيها «في إشارة للجزر المتنازع عليها».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية تشين جانج، خلال مؤتمر صحافي امس ردا على تصريح الرئيس الأميركي باراك أوباما، إن بلاده تعارض بشدة وضع الجزر المتنازع عليها في نطاق المعاهدة الأميركية ـ اليابانية.

وحث تشين الولايات المتحدة على احترام الحقائق واتخاذ موقف مسؤول واحترام التزامها بعدم الانحياز لطرف ضد الآخر بشأن قضايا السيادة وسلامة الأراضي، مضيفا أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تكون حذرة بشأن أقوالها وأفعالها من أجل القيام بدور بناء في السلام والاستقرار في المنطقة.

نتنياهو: من يختار «حماس» لا يريد السلام.. عباس: لا تناقض بين المفاوضات والمصالحة

واشنطن «القلقة» من اتفاق المصالحة: سنعيد النظر في مساعداتنا للفلسطينيين

فلسطينيون معتقلون من قبل قوات الاحتلال باحدى قرى الضفة الغربية امس (ا.ف.پ)

عواصم ـ وكالات: لوحت الولايات المتحدة الأميركية بإعادة النظر في المساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية وذلك ردا على اتفاق المصالحة الذي توصلت إليه حركتي «فتح» و«حماس» في غزة، والذي أنهى 7 سنوات من الانقسام الفلسطيني، بينما تواترت وتباينت ردود الأفعال الإسرائيلية والدولية تجاه الاتفاق. فقد اعتبر، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن «من يختار حماس لا يريد السلام».

وأمر نتنياهو رئيسة وفد المفاوضات تسيبي ليفني بالامتناع عن المشاركة في اجتماع كان مقررا أمس الأول مع الجانب الفلسطيني، احتجاجا على المصالحة.

ونقلت إذاعة إسرائيل عن مصادر سياسية إسرائيلية قولها ان «المصالحة غيرت في قواعد اللعبة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية التي اختارت الوحدة مع (حماس) رغم التحذيرات الأميركية والإسرائيلية».

وكشفت المصادر عن رفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس «جملة وتفصيلا» عروضا إسرائيلية بتصفية (حماس)، لافتة إلى انه «قدم للحركة حبل النجاة» من خلال اتفاق المصالحة.

ورأى وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان بانه «طالما يوجد تحالف مع حماس فانه من المستحيل التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل»، فيما اعتبر رئيس الكنيست الإسرائيلي يولي إدلشتاين، ان «اتفاق المصالحة الفلسطينية الأخير يعني عمليا تشكيل حكومة إرهاب وطني لا تستهدف إلا السعي للقضاء على إسرائيل».

دعوة «حماس» لحضور اجتماع بمنظمة التحرير لأول مرة منذ 2007

وفي المقابل، اعتبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس ألا «تناقض بين المفاوضات والمصالحة»، مؤكدا التزام الفلسطينيين بالسلام القائم على الشرعية الدولية.

وقال عباس في بيان بثته وكالة الأنباء الفلسطينية ان «مثل هذه الخطوة المدعومة عربيا ودوليا ستعزز من قدرة المفاوض الفلسطيني على إنجاز حل الدولتين وتنسجم مع مبادرة السلام العربية».

في غضون ذلك، حذرت واشنطن من أن اتفاق المصالحة قد «يعقد» الجهود الجارية لتحريك العملية السلمية، معربة عن «خيبة أملها».

وقال مسؤول كبير بالإدارة الأميركية إن واشنطن سيكون عليها إعادة النظر في مساعدتها للفلسطينيين إذا شكلت حركة فتح حكومة مع (حماس). وبدورها، أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية جنيفر بساكي ان «غياب الالتزام الواضح بهذه المبادئ يمكن أن يعقد بشكل جدي جهودنا لمواصلة المفاوضات».

وقالت بساكي إنه «من الصعب التفكير كيف ستتمكن إسرائيل من التفاوض مع حكومة لا تؤمن بحقها في الوجود»، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة تشعر في آن واحد بـ «خيبة أمل» و«القلق» إزاء هذا الإعلان.

إلى ذلك، قال سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، إنه وجه دعوة لحركة حماس لحضور اجتماع المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي سينعقد يومي السبت والأحد المقبلين في رام الله، بالضفة الغربية، لأول مرة منذ الانقسام في 2007.

من جهة أخرى، رحبت كل من روسيا والصين بالمصالحة بين «فتح» و«حماس» باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح من أجل بناء التضامن بين الفلسطينيين.

وأعربت مصر عن ترحيبها ودعمها لاتفاق المصالحة، مؤكدة استمرار دورها التاريخي والقومي في دعم حقوق الشعب الفلسطيني، فيما شددت كل من قطر وتركيا على دعمهما لجهود التضامن الفلسطيني، من أجل دعم الموقف الفلسطيني في مفاوضات السلام.

تقرير إخباري

اتفاق المصالحة الفلسطينية: هوة المفاوضات تتسع .. وعباس يربك إسرائيل والولايات المتحدة

بيروت: تنتهي مع نهاية أبريل الجاري مهلة الشهور التسعة المخصصة للمفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ولكن بدلا من أن تتعزز احتمالات التوصل إلى اتفاق أقله «اتفاق إطار»، تتسع الهوة بين الضفتين وتتبدد احتمالات التسوية ويلجأ الطرفان إلى استخدام متبادل لسلاح الضغط والتهديد.

وكانت المفاجأة هنا أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس هو الذي بادر إلى لعب أوراقه الضاغطة مربكا إسرائيل والإدارة الأميركية، وبعد انضمام فلسطين إلى مواثيق ومنظمات دولية لوح بورقة حل السلطة الفلسطينية، والأهم من كل ذلك أنه بادر إلى اتفاق مصالحة وشراكة مع حماس بعد سنوات من الانقسام والانفصال على المستويين الجغرافي والسياسي.

وضعت حركتا «فتح» و«حماس»، من حيث المبدأ، حدا لسبع سنوات من الخلافات بالاتفاق في قطاع غزة على تشكيل حكومة كفاءات وطنية، خلال خمسة أسابيع تكون مهمتها التحضير لإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية خلال ستة أشهر على الأقل، وتعالج كل القضايا الخلافية الأخرى المتعلقة بملفات الحريات العامة والأمن والتوظيف والاعتقال السياسي والإعلام.

وعموما، جاءت خلاصة بيان المصالحة في مقدمته بالقول «قررنا الالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة واعتبارها المرجعية عند التنفيذ»، وتضمنت آليات التطبيق بدء الرئيس عباس مشاورات تشكيل حكومة التوافق الوطني وإعلانها خلال خمسة أسابيع، وإلى الاتفاق على تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني بحيث يحدد الرئيس عباس موعدها بالتشاور على أن تتم الانتخابات ليس قبل مرور ستة أشهر من تشكيل الحكومة، وتم الاتفاق على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية في غضون خمسة أسابيع واستئناف عمل لجنة المصالحة المجتمعية، ولجنة الحريات فضلا عن تفعيل المجلس التشريعي، وفق ضوابط واشتراطات متفق عليها.

وبرغم ترحيب كل القوى الفلسطينية بهذا الاتفاق، فان الجميع لايزال حذرا في التعامل معه خشية تكرار مشاعر الخيبة السابقة، ولكن إسرائيل لم تنتظر نتائج محادثات المصالحة بين فتح وحماس لترسل تهديدها للسلطة الفلسطينية بأن تختار بين السلام مع إسرائيل أو المصالحة مع حماس، التي تعني «نهاية المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية».

أما الإدارة الأميركية فإنها لم تتأخر في إبداء تذمرها من اتفاق المصالحة، حيث قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية جين بيساكي إن على أي حكومة فلسطينية مقبلة أن تلتزم «من دون لبس» بمبادئ «اللاعنف ووجود دولة إسرائيل».

وأضافت ان «غياب الالتزام الواضح بهذه المبادئ يمكن أن يعقد جديا جهودنا لمواصلة المفاوضات»، وتابعت «من الصعب التفكير كيف ستتمكن إسرائيل من التفاوض مع حكومة لا تؤمن بحقها في الوجود»، مشيرة الى أن الولايات المتحدة تشعر في آن واحد بـ «خيبة أمل» وبـ «القلق» إزاء هذا الإعلان.

وقبل اتفاق المصالحة كانت كثرت الأحاديث على ألسنة قيادات فلسطينية عن احتمال اللجوء إلى خيار حل السلطة الفلسطينية في ظل الجمود في المفاوضات.

وبرغم أن أحدا لا يجزم حتى الآن بمدى جدية التهديد بحل السلطة فان النقاش الدائر في الأوساط الفلسطينية بهذا الشأن صار أكثر جدية، فهناك مدرسة تعتقد أن هذه الخطوة تشكل ورقة ضاغطة أساسية، خصوصا إذا أخذنا بالحسبان حقيقة اعتراف العالم بفلسطين كدولة «غير عضو» في الأمم المتحدة.

وكانت لافتة مسارعة الإدارة الأميركية إلى التحذير من مغبة اللجوء إلى هذا الخيار والتهديد بـ «العواقب الجسيمة» لذلك على العلاقات مع السلطة وعلى المساعدات الأميركية لها، بما فيها المساعدات الأمنية بعد جهود أميركية ودولية كبيرة بذلت في بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية.

أما الإسرائيليون فمنهم من يرى أن هذا تهديد فارغ ويجب دفع الفلسطينيين نحوه لإثبات أن مسدسهم بلا ذخيرة وآخرون يجزمون بأن هذه كارثة سياسية وأمنية يصعب على إسرائيل احتمال عواقبها.